مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الظروف المعيشية للنازحين في العراق بعد القضاء على تنظيم داعش الإرهابي
اسم الكاتب: م. سعاد إبراهيم عباس، أ.د. عامر هاشم عواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7455
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 12:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الظروف المعيشية للنازحين في العراق
بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي

Living conditions for displaced people in Iraq after the elimination of ISIS

م. سعاد إبراهيم عباس

أ. د. عامر هاشم عواد

suaadebraheem@gmail.com

dramerawad@ gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/5/2 تاريخ القبول: 2024/6/30 تاريخ النشر:2024/10/30

الملخص

عانى العراق ، بعد العام 2003 ، من ظهور ازمة النزوح، اي انتقال الانسان قسراً داخل البلد ، والاشكالية هنا ان النزوح كان قسرياً، حيث جاء النزوح نتيجة لاندلاع اعمال قتالية في مناطق سكنية، أو عدم الشعور بالأمن.

كانت اعمال الاقتتال بين طرف يتبنى العنف، وبين قوات حكومية، في ظل عدم وجود خطط حكومية، لإدارة مرحلة ما بعد الاعمال القتالية، تسبب بضرر لمصالح الافراد النازحين، إذ اصاب التهجير مجموعة من السكان، والسبب في ذلك هو ضعف الاجراءات الحكومية في التعامل مع هذه الاشكالية.

ظلت معالجة مشكلة النزوح تخضع للجدل السياسي وليس لمنطق وجود مصالح للدولة في فرض السلم الاهلي، والاستقرار المجتمعي، وتسببت المشكلة بتداعيات مستمرة، اخذت مظاهر: سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية.

الكلمات المفتاحية: النازحون، العراق، تنظيم داعش الارهابي، تداعيات سياسية، تداعيات اقتصادية، تداعيات أمنية، الحكومة .

Abstract

Living conditions for displaced people in Iraq after the elimination of ISIS

After 2003, Iraq suffered from the emergence of a displacement crisis, that is, the forced movement of people within the country. The problem here is that the displacement was forced, as the displacement came as a result of the outbreak of hostilities in residential areas, or a lack of a sense of security.

The fighting between a party that adopted violence and government forces, in the absence of government plans to manage the post-hostilities phase, caused harm to the interests of displaced individuals, as displacement affected a group of residents, and the reason for this was the weakness of government procedures in dealing with these matters. The problem.

Addressing the problem of displacement remained subject to political controversy and not to the logic of the state's interests in imposing civil peace and societal stability. The problem

caused ongoing repercussions that took on political, security, economic, and social manifestations.

key words:

Displaced people, Iraq, ISIS terrorist organization, political repercussions, economic repercussions, security repercussions, government

المقدمة

شهد العراق في العام 2003 تحولات كبرى، فرضت نفسها على المواطنين وعلى المجتمع وعلى الدولة، ومنها ظهور العنف فكراً وسلوكاً، لدى اطراف محلية أو وافدة، والتي عانى منها العراق بشدة، بمستويات ومراحل متباينة.

واهم الموضوعات التي رافقت العنف هي ظواهر: تدمير الممتلكات الشخصية ، والتصفيات العنصرية خارج القضاء، وظاهرتي اللجوء والنزوح، ولا توجد احصاءات دقيقة تشير الى ما تقدم، انما ظلت آثارها المجتمعية كبيرة .

أهمية البحث

في هذا البحث سيتم الاشارة الى موضوع مهم إلا وهو موضوع النزوح، ولماذا ظهر، وكيف آلت إليه اوضاع النازحين، وهذا الموضوع لا يتعلق بعدد محدود من الافراد انما يرتبط بقطاع كبير من الافراد، ظهر كأنه يمثل مشكلة في التعامل مع مكونات الشعب، في ظل ضعف الاجراءات الحكومية للتعامل مع المشكلة قبل وقوعها واثناءه وبعده، وبقيت بعد عدة سنوات من وقوعها قائمة، سواء ما تعلق بتدمير الممتلكات الشخصية لأسباب ترتبط بالعمليات القتالية أو ما بعدها، أو ما تعلق بوجود النازحين في مخيمات تفتقد لمقومات الانسانية، أو ما تعلق بمنع عودة القسم الاكبر

من الافراد تحت عناوين عدة، والاهم من ذلك هو غياب الخطط الحكومية للتعامل مع هذا الموضوع .

اهداف البحث:

التي يتوخى البحث الوصول إليها هي:

1. دراسة اسباب النزوح في العراق بعد العام 2003.
2. تقدير عدد النازحين ، والمناطق التي نزحوا منها واليها.
3. اوضاع النازحين من حيث المناطق التي سكنها النازحون، والخدمات التي وفرتها الحكومة لهم، والقدرة على استعادة ممتلكاتهم أو القدرة على العودة لمناطقهم السكنية، والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن موضوع النازحين.

اشكالية البحث

ان الاشكالية التي يحاول البحث التصدي لها ترتبط بسؤال مركزي مضمونه هو:

ما اوضاع النازحين المعيشية بعد سنوات من النزوح؟

وهذا يطرح عدة تساؤلات فرعية، وهي:

1- ما اسباب النزوح في العراق؟

2- ما وقت الذروة الذي شهد نزوح الافراد من منازلهم؟

3- هل ان النزوح غلب عليه منطقة محددة ام انه ظاهرة عانى منها اغلب العراقيين؟

4- ما تقديرات اعداد النازحين في العراق؟

5- ما اوضاع النازحين الاجتماعية والخدمية والاقتصادية والامنية والسياسية؟

6- ما تداعيات ظاهرة النزوح مستقبلاً؟

فرضية البحث

ان الفرضية التي ينطلق البحث لاثباتها هي:

كلما مرت السنوات دون إيجاد حل لقضية النازحين بشكل نهائي، كلما ازدادت معاناتهم المعيشية .

مناهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، والمنهج التحليل النظمي .

هيكلية البحث

قسم البحث الى عدة محاور ، فضلا عن المقدمة والخاتمة وهي:

اولا– اسباب النزوح في العراق .

ثانيا– تقديرات عدد النازحين واوضاعهم وظروفهم المعيشية و المجتمعية .

ثالثا– آليات التعامل مع أزمة وتداعيات النزوح في العراق.

أولاً– اسباب النزوح في العراق

في البداية لابد من تعريف النزوح وتفريقه عن الهجرة، ومدى خضوع النزوح للحماية القانونية والمسؤولية السياسية[1]، واسباب النزوح في العراق، حسب مراحل الاحداث المهمة التي شهدها البلد، وهو ما يمكن تفصيله كالاتي :

1– التعريف بالنزوح وتفريقه عن الهجرة

ان النزوح قد يكون اختياراً، كما في الرغبة لتحسين واقع إجتماعي، أو إقتصادي للفرد، أو قد يكون أضطراراً ، وهو ما يعنينا هنا في هذا البحث .

ان النزوح القسري والبعض يسميه التهجير، هو حركة غير طوعية أو قسرية، يتعرض له شخص أو أشخاص، فيتركون مناطق سكنهم وينتقلون الى منطقة سكن جديدة بشكل مؤقت أو دائم، نتيجة: اما الكوارث الطبيعية، أو العنف، أو التطهير العنصري، أو غيرها، ومن ثم يتوجب توفير الحماية له من قبل السلطات المعنية، وجاء ذلك نتيجة الاهتمام الذي أخذ يحضى به موضوع النزوح والهجرة في المناقشات الدولية لما فيهما من تداعيات كبيرة على موضوع الاستقرار واعطاء صورة عن هشاشة

قدرة النظام السياسي على تحمل التزاماته تجاه مواطنيه[2]. وقد ارتفع عدد النازحين بالعالم في العام 2020 ووصل الى مستوى وجود نحو 60 مليون نازح قسراً حسب بيانات المنظمات الدولية . ولهذا عقدت بدعوة من الامين العام للامم المتحدة ، في اسطنبول في ايار 2016 مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، للتعامل مع موضوع النزوح ، في ضوء اتساع نطاق النزوح المرتبطة بوضعي العراق وسوريا، التي تسببت بطرح موضوعها بعد العام 2011 ثم بعد العام 2014 (اي الاحداث المهمة التي شهدتها المنطقة المرتبطة بتداعيات ما عرف بالربيع العربي)[3] .

يقصد بالنزوح اصطلاحاً: ترك المكان، والنازح هو من يبتعد عن داره لأسباب عدة تحمل معنى: الابتعاد عن أخطار موجوده تهدد حياته وممتلكاته. وقد عرفته منظمة الهجرة الدولية بأنه: إجبار أفراد على الهرب أو ترك المسكن لتجنب آثار العنف أو الانتهاكات، من
دون عبور حدود الدولة[4].

والنزوح القسري وفقا لتعريف الباحث المصري الدكتور خليل وهدان، انما هو: انتقال فرد أو مجموعة، من أماكن اقامتهم المعتادة وتركها الى مناطق أخرى داخل حدود دولتهم، خشية من النزاعات والحروب الاهلية، أو بسبب وجود انتهاكات لحقوقهم الاساسية، أو حماية لانفسهم من الكوارث" [5]، والنزوح القسري يُعد وفقاً لتصنيف بعض الباحثين جريمة ان لم يكن لأسباب لا علاقة للحكومة به أو ان الحكومة اعتمدت كل الاجراءات لعدم التسبب به[6].

اما الفرق بينه وبين اللجوء، هو ان الأخير انتقال الانسان عبر الحدود ، لأسباب كثيرة، ومنها الخشية على حياته، وطالما ان الفرد انتقل عبر الحدود فان وصفه ووضعه القانوني ونوع الحماية التي يتلقاها تختلف عن النزوح، لأن الرعاية القانونية تكون مسؤولية طرف دولي ثاني[7]. وبهذا المعنى يمكن ان نصل الى اعطاء معنى

لما يمكن ان يكون عليه معنى النزوح بأنه: انتقال مجموعة أو افراد جبراً من منطقة سكنهم المعتادة، إلى منطقة أخرى في البلد، تفادياً لآثار اقتتال، أو حالات عنف، أو انتهاكات أو كوارث.

1- خضوع الاشخاص النازحين للحماية القانونية من قبل دولهم

ان الاصل، كما هو معروف، في نشوء الدول هو أنها كيانات قانونية – سياسية تنظم مصالح الافراد الموجودين على الارض، والذين تجمعهم وحدة المصير وروابط أخرى عدة، وتوكل مهمة أدارة الدولة الى السلطات، ويكون للسلطات القدرة اللأزمة لإدارة الدولة، وبضمنه تحقيق مصالح الأفراد المواطنين داخلها.

وبعد مدة قصيرة ابتداءً الحرب الباردة ، صاغ المجتمع الدولي ميثاق الاعلان العالمي لحقوق الانسان في العام 1948، وبضمنه حقه في الحياة، وتلاه أصدار العديد من المواثيق التي تضمن منع التمييز ومنع العنف ، وصولا الى العام 1991 عندما أقر المجتمع الدولي مسؤولية المجتمع الدولي للتدخل في حالات انسانية محددة بوجود حالات لجوء من دولة إلى أخرى[8]، ثم أتجهت إرادة المجتمع الدولي في العام 2001 إلى طرح موضوع آخر وهو أمكانية المجتمع الدولي لأن يتدخل ان أخلت الدولة بمسؤوليتها تجاه مواطنيها، اي أخلت بالتزاماتها الداخلية [9]، إلا انه مضى نحو عقدين من الزمن على هذه المناقشة ولم يحصل تقدم في المجتمع الدولي بشأنها. إلا انه مما لا يمكن انكاره ان كل دولة تخفق في التعامل مع موضوع حماية مواطنيها فأنه يؤشر عليها انها تقع ضمن الدول الهشة بحسب معايير الدول الهشة[10]

2- اسباب النزوح في العراق

لم يشهد البلد مرحلة نزوح واحدة انما كان هناك مراحل بحسب الاحداث المهمة التي شهدها البلد، واغلب حالات النزوح اما تنتهي بالعودة الطوعية او اعادة تكييف

النازح لأوضاعه وسكنه بما يناسب التحولات والتغيرات التي فرضت نفسها على البيئة الداخلية للدولة والمجتمع.

ولدراسة الأسباب التي تدعو الافراد والجماعات الى النزوح ، نجد أن أسباب النزوح تتفاوت في مناطق النزاع بين أسباب ترافق النزاعات، وأخرى ترافق النشاط العنفي الاجرامي لمجموعات عنفية، وأخرى طبيعية، وأخرى من صنع الانسان، وكل تلك المسببات رافقت عمليات النزوح التي شهدها العراق[11]، واغلب حالات النزوح انتهت اما بالعودة او بتكييف النازح لاوضاعه واستقراره بسكنه الجديد.

ان الاشكالية لا تقتصر على النزوح المسجل، انما هناك حالات عدة لنزوح غير مسجل رسمياً، والاشكالية الأخرى هي أستمرار النزوح لسنوات من دون وجود تدخل حكومي لمعالجة المشكلة.

وعموماً، فيما يتعلق بأسباب استمرار النزوح لمجموعة ليست بالصغيرة، فإن الملاحظ أنها ترتبط بعدم الاستقرار السياسي والأمني، والتي تؤثر في قدرة المواطن على الاستمرار بالمعيشة والتواجد بمنطقة سكنه الطبيعية التي يفترض ان تكون محمية من السلطات بموجب التزاماتها بضمان السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي، قياساً بحجم الموارد الكبيرة المخصصة للقطاع الأمني[12].

ثانيا- تقديرات عدد النازحين واوضاعهم المجتمعية

1- تقدير حجم النزوح

تزامناً مع الاضطراب ومظاهر ضعف الاستقرار السياسي والأمني الذي شهده العراق بعد العام 2003، فإن البلد شهد بالمقابل موجات من النزوح ، وشهد من حيث حجم حالات النزوح عدة مراحل، يمكن توزيعها أو تقسيمها على ثلاث مراحل كان لها تاثير واضح على حركة النزوح، وهي:

أ. مرحلة أحداث العام 2003

ب. مرحلة ما بين 2005– 2008

ج. مرحلة ما بين عامي 2014– 2016.

وما زالت الارقام الحقيقية غير معروفة، انما الحديث عن تقديرات بناءً على ما تم تسجيله بوصف الحالة : نزوح ، ولم يشهد العراق فعلياً نصب مخيمات النزوح، إلا بعد احداث حزيران 2014.

لقد شهد العراق حالة عدم استقرار واعمال عنف واسعة منذ العام 2003 ، ولم يستطع البلد تجاوز هذه المرحلة نحو اطلاق عملية بناء الدولة ، رغم انه اصدر دستوره الدائم عام 2005 تسببت اوضاع العام 2003 ببعض حالات النزوح ، إلا ان النزوح الاكبر كان بين عامي 2005– 2008 عندما تفجر العنف الطائفي (الحرب الاهلية) [13]، ولم تستطع مؤسسات الدولة الأمنية والسياسية من ان تؤدي مهامها وفقاً لواجباتها الدستورية، واغلب العنف كان موجه على اساس العوامل العنصرية، وموجه الى العوامل الاثنية، وهو ما قاد الافراد الى البحث عما يعزز أمنهم بالاحتماء بالتجمعات السكانية المقاربة لتكوينهم الاثني، والاحتماء بالطابع القبلي، وقدر عدد حالات النزوح الداخلي في العام 2009، بنحو 2.766 مليون نازح وفقا لتقديرات بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق ، في حين كان عدد المهاجرين أو اللاجئين الى الدول الأخرى نحو 3.1 مليون انسان، وفقاً لتقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ثم حدثت حركة نزوح بين عامي 2012– 2013 ، قدرت بنحو 500 الف ، وحركة هجرة بنحو 90 الف شخص، بسبب الاضطراب وضعف الاستقرار السياسي الذي حدث ترافقاً مع خروج القوات الأمريكية بين عامي 2009– 2011، ومع اندلاع احداث ما عرف بـ(الربيع العربي) وارتفاع المطالب لدى بعض المكونات بالتعامل معها وفقاً لاعتبارات المواطنة والمساواة ووقف العنف الممنهج الذي في أقل تقدير لا تستطيع السلطات الحكومية وقفه[14]، في حين ان تقديرات

وزارة الهجرة والمهجرين العراقية قدرت عدد النازحين بنحو 1.07 مليون شخص (من دون النازحين الى اقليم كردستان والذي يقدر بنحو 1.6 مليون انسان)، وبالطبع فانه في كل الحالات لم يتم شمول الافراد الذين استقروا في مدن جديدة من خلال بيع ممتلكاتهم بقصد الانتقال بشكل دائم، وكان العدد الاكبر من النازحين هو من محافظات: بغداد وديالى، بواقع 817.6 ألف شخص من بغداد، ونحو 271.3 ألف شخص من ديالى، خلال المدة السابقة في العام 2013[15].

وفي العام 2013 بدأت الحالة السورية تتطور بشكل ملفت للنظر، وتوسع تدخل البيئة الاقليمية فيها، على نحو قاد الى بروز تنظيمات مسلحة، أو دخول في مواجهات عدة للقتال الى جانب احد اطراف الصراع، وتسببت اخطاء السلطات في العراق وسياسات الحكومة في التعامل مع المواطنين، في دخول التنظيمات العنفية للعراق عام 2014 ، وانهار جزء من القوات العسكرية والأمنية المسؤولة عن أمن المحافظات الوسطى والشمالية والغربية في حزيران 2014، وهي محافظات يستوطنها نحو 9.9 مليون انسان في تلك المدة، حسب تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط [16].

وتسبب خروج عدة مدن من تلك المحافظات من سيطرة الحكومة الاتحادية الى نزوح نحو 3.08 مليون شخص دفعة واحدة بين حزيران 2014 – كانون الثاني 2015، منهم 1.16 مليون شخص من الانبار، ونحو 1.05 مليون من نينوى، ونحو 453.1 ألف من صلاح الدين، ممن تم تسجيلهم كنازحين، الى جانب 638 ألف استوطنوا بنايات قديمة أو غير مكتملة أو مدارس بعيداً عن مناطق الاشتباكات، ونحو 610 ألف لجأوا الى خيار تأجير منازل داخل المدن البعيدة عن الاشتباكات[17]

وكانت تلك حركة النزوح الاكبر، واستمرت حركة النزوح متقطعة بعدها لان المناطق الواقعة من بغداد شمالاً وغرباً وشرقاً أصبحت منطقة عمليات قتالية أوقعت

الكثير من الضحايا بين المدنيين الذين نزحوا من مناطقهم، فضلا عن تعرض مدخراتهم الشخصية للنفاذ جراء غياب الادارة الحكومية لهذا الملف، ومع كل عملية قتالية تشهدها أي منطقة فأنه تظهر حركة نزوح، حتى تجاوز الرقم الذي سجلته المنظمات الدولية نحو 6.075 مليون نازح مسجل رسمياً كعدد كلي لكل من تم تسجيله كنازح ولمدة قصيرة، وباستثناء الغير مسجلين كنازحين [18].

لم يقتصر الامر في حينه على النزوح، إنما هناك أستمرار النزوح لمدة طويلة، وعدم وجود حلول للبعض للعودة، إذ ذهب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (أوتشا)، في تقريره عن : الاحتياجات الانسانية في العراق، الصادر في شباط 2021، الى ان عدد الذين اضطروا الى النزوح المسجلين رسمياً يزيد على 6 مليون نازح ، ما عدا الذين سكنوا في منازل مؤجرة داخل المدن، أو سكنوا في فنادق، أو في عشوائيات خارج المدن، أو داخلها ، وكانت حركة السكان (دخول المخيمات أو مغادرتها) مستمرة ، وبقي مع مستهل العام 2021 نحو 1.3 مليون شخص لا يستطيع العودة الى مناطقهم الاصلية، ولأسباب كثيرة منها: أسباب تتعلق بإن نحو 71% من سكنة المخيمات منازلهم كانت قد دمرت وسرقت محتوياتها خلال الاعمال القتالية وبعدها، ولم تقدم لهم الحكومة تعويضات تتناسب مع الضرر المتحقق، وترى النسبة المتبقية ان مدنهم الاصلية لا تحقق لهم الأمن المناسب للعودة ولا القدرة على توفير مستلزمات المعيشة الاساسية، ونسبة صغيرة وجدت ان منازلهم مسكونة أو مستغلة من قبل جماعات متنفذة [19].

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الهجرة والمهجرين علي عباس جهاكير، في شباط 2020 ان عدد مخيمات النزوح تقلص من 184 مخيم عام 2018 الى 86 مخيم بداية العام 2020 ، يسكنها نحو 68 (الف نازح)، وأغلب تلك المخيمات موجودة في: كردستان (17 في دهوك، و 6 في اربيل ، و 4 في السليمانية) ونينوى

(23 مخيم) والانبار (يوجد 27 مخيم)، وبصورة اقل في باقي مدن العراق الأخرى (3 في ديالى، و 2 في كركوك، و 2 في بغداد، ومخيم في صلاح الدين واخر في كربلاء). وان نحو 90% من عدد سكان المخيمات عادوا الى مناطق سكانهم، والنسبة المتبقة هم موزعون بين : المدمرة منازلهم أو لديهم مشاكل عشائرية وامنية[20] لكن عادت وزارة الهجرة والمهجرين وذكرت عبر تصريح وكيل الوزارة جاسم العطية في منتصف اب 2020 ان عدد النازحين في المخيمات بلغ 59 (ألف عائلة)، اي ان الحديث هو عن عدد عوائل وليس عن عدد نازحين، وأضاف: ان عدد النازحين الذين تم تسجيلهم بعد العام 2014 هو 539466 عائلة ، عاد منهم نحو 450 ألف عائلة الى مناطق سكناهم، وتبقى 59 ألف عائلة تسكن داخل المخيمات في عموم العراق– ويلاحظ انه يوجد فرق كبير بين عدد العوائل التي نزحت والتي عادت ، ويصل الرقم المفروض الى نحو 90 ألف عائلة متبقية، إلا ان تصريح وكيل الوزارة ذكر 59 ألف عائلة، ولا يعرف مصير تلك العوائل هل كانت العودة، ام الهجرة، ام انها اختارت الاستيطان في مكان ثالث، مع ملاحظة ان هناك نازحين يسكنون مؤقتاً في المدن، وهو ما لا تركز عليه الوزارة وأنما تركز على المخيمات، وفي حال توفرت الإمكانيات المالية، فإن بالإمكان غلق ملف مخيمات النازحين نهاية العام 2020 أو مطلع العام 2021 (اخذت مخيمات النزوح بالتفكك التدريجي، وعاد اغلب ساكنيها مع العام 2024، وبحسب بيان وزارة الهجرة والمهجرين فإنه ما زال يوجد نحو مليون نازح يستوطنون خارج المخيمات ونحو 36 الف في مخيمات في محافظات اقليم كردستان، حتى مستهل عام 2023[21])، هناك دعماً لملف عودة النازحين من المدن أيضاً وبالآلية نفسها التي تتم بها إعادتهم من المخيمات عبر توفير وسائل النقل للعوائل التي ترغب في العودة[22].

وذهب مكتب الأمم المتحدة في العراق، الى ان عدد النازحين هو 3.206 مليون انسان عام 2020، يسكن نحو 72% منهم في منازل مؤجرة أو لدى أسر مضيفة أو في فنادق، ويسكن نحو 20% في مأوى غير ملائم ومنها أبنية قيد الأنشاء ومدارس، بينما يسكن 8% في المخيمات فقط، إلا ان التخطيط للأستجابة الانسانية الذي تعمل به الحكومة العراقية لا يتطابق مع احتياجات النزوح الحقيقية، وقد وزعت المنظمات الانسانية اغاثة غذائية لنحو 138 الف عائلة (اي لنحو 800 ألف انسان، واغاثة غير غذائية لـ 3950 عائلة) عام 2014، اي انها استمرت دون مستوى الاحتياج الفعلي[23].

والمتتبع لبيانات منظمة الهجرة الدولية يلحظ أنه في حزيران بدأت موجة النزوح الكبرى، ووصلت الى ذروتها في اذار 2016 عندما بلغت نحو 3.418 مليون نازح، وأخذت بعدها اعدادهم بالتراجع، مع ملاحظة ان العدد الاجمالي لكل الذين تعرضوا لحالة نزوح بسبب احداث حزيران 2014 كان 6.075 مليون نازح (في حينه)، وبالمقابل كان هناك حالات عودة مما لم يصل العدد الموجود فعليا في لحظة ما اكثر من 3.418 مليون في وقت واحد، في حين ان موجة العودة لحالات النزوح المرتبطة بأحداث حزيران 2014 بدأت فعليا في نيسان 2015 عندما عاد نحو 116.860 ألف انسان لمناطق سكناهم ، وبلغ أجمالي من عاد الى منازلهم نحو 4.884 مليون شخص حتى نيسان 2018 ، في حين بقي نحو 1.191 مليون في حالة نزوح داخلي، وحالات النزوح والعودة تتركز في عدد من المحافظات، اذ عاد الى محافظة نينوى نحو 369.9 ألف ، والى الانبار نحو 658.5 ألف، والى محافظة صلاح الدين نحو 719.7 ألف، والى محافظة كركوك نحو 598.3 ألف، والى محافظة ديالى نحو 878.2 ألف، والى محافظة بغداد نحو 638.9 ألف، حتى

نيسان 2018 [24]، واستمر بعدها العودة المتقطعة بحسب الوضع السياسي والأمني الذي يرتبط بهذا الملف.

الانتقال إلى النازحين خارج المخيمات، اي ممكن لم يتجه الى السكن ضمن المخيمات التي تم اعدادها لاستقبال النازحين خلال الاحداث التي رافقت العام 2014 نجد ان تقديرات الامم المتحدة تضعها عند نحو مليون نازح حتى مستهل العام 2021، منهم 806 ألف في حالة احتياج لأغلب المستلزمات الاولية الاساسية للحياة واغلبهم من نينوى وديالى، وحتى بالنسبة لعموم النازحين الذين عادوا إلى مناطقهم وعددهم نحو 4.7 مليون حتى مستهل عام 2021 بينهم نحو 3.1 مليون ما زالوا يعانون من عدم حصولهم على أغلب احتياجاتهم الاولية الاساسية وأغلبهم في كركوك ونينوى[25].

2- احوال واوضاع النازحين المعيشية والصحية والخدمية

ان تتبع الظروف التي مر بها النازحين خلال المدة التي تلت العام 2014، فإنها كانت قاسية، إذ خرج النازحون من دون غطاء حماية او تخطيط من الدولة رغم المعرفة المسبقة ان المنطقة ستكون ميدانا لعمليات قتالية، ثم تبعها غياب خطط ايواء واستقبال ومعيشة النازحين بأعداد كبيرة، مما تسبب بفقدان بعض النازحين لبعض افراد اسرهم جراء وجودهم او خروجهم من مناطق الاشتباكات المباشرة، وقسم منهم ما زال مختفي قسرياً (مغيب) عن معرفة مصيره، ولا تملك السلطات الاتحادية بيانات تخص مصيرهم ، ووفقا إلى بيانات تنسب إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإنه تم تقدير عدد المفقودين، التي طالبت اللجنة الحكومة الاتحادية العراقية للمساعدة في تحديد اماكن تواجدهم واستردادهم، أن العدد بين عامي 2003- 2020 بحدود 250 ألفاً، أما منظمة هيومن رايتس ووتش" (Human Rights Watch)، فقد وثقت عدد اقل من عمليات الإخفاء القسري المستمرة على أيدي تنظيمات متعددة،

إلا ان البيانات الاكثر حيادية تتحدث عن وجود نحو 8000 ألف شخص من نينوى، ونحو 15000 ألف من محافظة صلاح الدين، ونحو 3000 مواطن من الانبار، ويستثنى حالات الاختفاء القسري من محافظات ديالى وبابل بعد العام 2014 [26].

وللبحث في ظروف النازحين المعيشية واوضاعهم ، فانها ترتبط بما انتهى اليه حالة النزوح من تاثير على اوضاعهم الحقوقية والمعاشية، وهو ما يرتبط بالضغط على المدخرات، لكل فرد ولكل اسرة، والضغط على قطاع الخدمات ولا سيّما: التربية والتعليم والقطاع الصحي، وقطاع الخدمات، وهنا يتوجب التمييز بين عدة مجاميع من النازحين:

أ. المجموعة التي استقرت وعملت على ان يكون ما بعد النزوح مرحلة استقرار وليس مرحلة مؤقتة، نتيجة تقدير تلك المجموعة ان الاوضاع لن تشهد تحسناً وان المطلوب بناء حياة مستقرة نسبيا.

ب. المجموعة التي تعاملت مع النزوح بشكل مؤقت، إلا انها لم تسكن مخيمات النزوح، وهي بقيت تضغط على مدخراتها بشكل كبير، من اجل توفير الحد الادنى من كل احتياجاتها المعيشية والخدمية والتعليمية والصحية، وعملت على العودة التلقائية لسكنها، عند تحقق الاستقرار.

ج. مجموعة استوطنت المخيمات، وذلك لضعف المدخرات التي تملكها، ونظرت الى المساعدات التي توفرها الجهات الحكومية والمنظمات الاغاثية، بالحد الادنى، إلا انها واجهت مشكلة ان حالة النزوح استمرت لمدة طويلة نسبيا من دون تفكيك تلك المخيمات وتوفير بيئة مناسبة لإعادة النازحين، وهو ما اضر بالافراد والعوائل في مجالات: توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وحصلت على الحد الادنى من تلك الخدمات.

بعبارة أخرى، ان احوال النازحين متباينة فقد توزعت كالآتي[27]:

أ. النازحين ممن استطاعوا ان يكيفوا احوالهم المعيشية في مناطق سكن جديدة اي لم يتواجدوا بمناطق المخيمات فانهم اعتمدوا على تراكم رؤوس الاموال أو العلاقات القرابية التي تجمعهم بغيرهم لاستقبالهم ومعيشتهم. ومن ثم مثلوا عامل ضغط على القطاعات المعيشية والخدمية والصحية والتعليمية التي تواجه بالاصل مشاكل بسبب عدم الانسجام بين حجم النزوح وحجم السكان وحجم المتاح من تلك الخدمات.

ب. النازحين ممن انتقلوا الى اقليم كردستان ولم يسكنوا في مناطق المخيمات وايواء النازحين، وهؤلاء مثلوا الطبقة الوسطى من مناطق النزوح. ونقلوا معهم رووس الاموال والخبرات، وعملوا على الحصول على الخدمات التي يحتاجونها بالبيئة الجديدة.

ج. النازحين ممن استوطنوا المخيمات في محافظات العراق المختلفة او في اقليم كردستان العراق، وهؤلاء عانوا من الاجهاد في معيشتهم جراء الضعف في تقديم الخدمات لهم، بكل انواعها وكان الدعم الذي يحصلون عليه اغلبه من المنظمات الدولية والمنظمات الاغاثية المحلية.

ت. ان اغلب النازحين تعرض لأزمة تغير الاحوال المعيشية، وفقدان مصادر الدخل، وغياب او ضعف الاجراءات الحكومية في تكييف احوالهم وتمكينهم من التغلب على مرحلة النزوح، والقسم الاغلب منهم عمل على الضغط على قدرته المعيشية لتكون قادرة على استيعاب مرحلة النزوح.

ج. وتوجد دراسات متعددة نظرت في معاناة النازحين لا سيّما ممن استوطنوا المخيمات، والتي اشرت غياب الجهد الحكومي الاتحادي، وضعفه في التعامل مع انهاء معاناتهم، الى وقت تجاوز العام 2021، لأسباب ترتبط بالتقاطعات السياسية، حتى تحولت قضيتهم الى قضية سياسية اكثر من كونها قضية انسانية.

بعبارة أخرى، ان دراسة اوضاع النازحين المعيشية والصحية والخدمية، انما تتباين من حالة الى اخرى ، بحسب البيئة التي استوطنوها، وبحسب حالة كل مجموعة

منهم، إلا ان المؤشر العام ان هناك ضرر حصل واصاب النازحين طيلة مدة النزوح ترتبط بالضعف في الخدمات التي حصلوا عليها، والهدر في المدة الزمنية التي قضوها في حالة النزوح. ورغم التدخل من قبل السلطات الحكومية على محدوديته، وجهود المنظمات الدولية، والجهود المرتبطة بالتكافل الاجتماعي، إلا ان الاحتياج كان كبير لتغطية التزامات المعيشة لتلك المجموعات، وهو ما يستلزم الاشارة الى موضوع آخر إلا وهو دراسة تداعيات النزوح، وآليات التعامل مع الازمة.

ثالثا- آليات التعامل مع الأزمة وتداعيات النزوح في العراق

من الواضح ان الأمر لا يقتصر فقط على النزوح لذاته انما هناك تداعيات خطرة ترتبط به، ومن وجهة نظرنا، فإن تلك التداعيات ترتبط بالآتي [28]:

1. ان اجراءات الحكومة الاتحادية كانت غير مناسبة ومرتبكة، قبل واثناء وبعد عمليات النزوح، وتظهر ضعفها واحياناً عدم تحملها المسؤولية تجاه مواطنيها، أنها لم تدرس ملف النزوح، حتى بعد ان وجدت نفسها أمام عدد كبير من النازحين.

2. فقد عدد كبير من النازحين أحد أو اكثر من أقاربهم أثناء عمليات النزوح، المصاحبة للعمليات القتالية .

3. فقد اغلب النازحين ممتلكاتهم أما بتدميرها أو سرقتها ، ناهيك عن تدمير البنية التحتية لمدنهم، ومن ثم فإن تهيئة أسباب العمل والمعيشة وجد أغلب المستمرين بالنزوح أنها لا تصلح للعودة ، ورضا هؤلاء بالحد الأدنى من سبل المعيشة والخدمات التعليمية والصحية، بدلاً من غيابها نهائياً في مدنهم .

4. ان خيار إنهاء وجود المخيمات من قبل الجهات الحكومية المعنية بقضية النازحين كان غير مدروس، لأنها ستنقل عوائل كاملة من وجود حد أدنى اساسي للمعيشة تحت رعاية وحماية المنظمات الانسانية، ليتم نقلهم الى اراضيهم الاصلية المدمرة والتي نزع عن اغلبها كل سبل المعيشة .

5. بعضهم يجد ان مناطقه يسودها اشكاليات عشائرية مصاحبة لأحداث حزيران 2014، وفي ظل ضعف اجراءات الدولة على تهئية الاستقرار المجتمعي والسلم الاهلي في ظل الاوضاع الهشة في حينه، فإن البقاء في المخيمات اكثر أمناً له من التواجد في مدنهم الاصلية.

ان للنزوح آثار كبيرة، يصعب القول انها ترتبط بأوضاع انتقال مؤقتة، لأن الظروف التي مر بها النازحون اشرت عدة نقاط منها ان الارادة والقرار الحكومي لم يكن معنياً بهذا الملف، إلا في مرحلة ضغط المنظمات الدولية بعد العام 2018 لانهائه، ومن دون تحمل الحكومة لكلف اعادة الاوضاع لما قبل النزوح.

ان من الموضوعات المهمة في موضوع النازحين هي [29]:

1- العودة ، ويجب ان تكون طوعية وليس قسرية اولاً، وان لا يمنع المواطن من العودة ان رغب ذلك.

2- توفير سبل مناسبة للعيش الكريم بما يليق بالعراق وتاريخه وحضارته وموارده.

3- توفير سكن مناسب وبديل.

4- التعويض عن التدمير الذي تعرضت له ممتلكاتهم.

ان عدد النازحين في العام 2021 انخفض بحدة، في اطار المخيمات، ويبقى في اطار المدن للاشخاص الذين استقروا فيها مؤقتاً، إلا ان التداعيات بقيت موجودة ومنها الآتي [30]:

1. من ناحية الاحتياجات الأساسية، فإن النازحين تعرضوا الى فقدان اغلب ممتلكاتهم، واعتمدوا على ما متاح لديهم من سيولة مالية في الانتقال من مدنهم الاصلية، وفي تلبية احتياجاتهم، في ظل غياب او ضعف الجهد الحكومي، وقد تدخلت منظمات دولية أنسانية عدة لتلبية أحتياجات أغلبية السكان النازحين، الى جانب حملات التبرع التي تولاها أغنياء تلك المناطق. مع ذلك فإن مدة النزوح الطويلة

نسبياً، وحجم النزوح، فإن المنظمات الانسانية والاغنياء كانوا يتحملون الحد الادنى من كلف المعيشة [31].

اشار مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (أوتشا UNOCHA)، في تقريره عن: الاحتياجات الانسانية في العراق الصادر في شباط 2021، الى ان اوضاع النازحين في العراق في مستهل العام 2021 كانت: وجود نحو 2.4 مليون شخص تنطبق عليه وضع نازح (اما ما زال تحت هذا الوضع رسمياً وعددهم نحو 151 ألف، أو انه موجود بهذا الوصف خارج المخيمات وعددهم نحو 470 ألف، أو انه غادر المخيمات وعاد الى منطقة سكنه على عجالة من دون وجود مقومات ملائمة لمعيشة مستقرة وعددهم نحو 1.8 مليون شخص)، وبإضافة من عاد منذ العام 2020، يصل عددهم الى نحو 4.1 مليون شخص، منهم نحو 28% نساء بالغات ، و 44% اطفال، و 15% من ذوي الاعاقة، أوضاعهم الانسانية تتراوح بين وجود نحو 2% باحتياجات شاملة لا يستطيعون تلبية اي شيء من احتياجاتهم الحياتية التي ترتبط بوجودهم، و 34% لديهم احتياجات شديدة جداً لكل مقومات الحياة الاساسية، و 33% لديهم احتياجات شديدة لمتطلبات الحياة الاساسية، و 28% يستطيعون تلبية بعض احتياجاتهم الاساسية، و 4% يوفرون الحد الادنى من احتياجاتهم الأساسية، وجميع الساكنين في المخيمات هم بحاجة ماسة لكل احتياجات الحياة الأساسية، بينما 96% من العائدين هم بحاجة ماسة لأساسيات الحياة [32].

وجراء الضغوط الواسعة من المنظمات الدولية على الحكومة العراقية، قررت الاخيرة على عجل اغلاق الملف بإعادة العديد من النازحين الى مناطقهم من دون تهيئة سبل مناسبة لهم ومنها تعويضهم عن الممتلكات المدمرة، وتم بالفعل اغلاق الكثير من المخيمات، اذ تم في المدة بين تشرين الاول 2020 – كانون الثاني 2021 اي في ظرف ثلاثة اشهر تم اغلاق 14 مخيم رسمي للنازحين، وتم اغلاق

مركزين لتجمعات النازحين غير رسمية في الاسحاقي– صلاح الدين، وكان من المفروض اغلاق اربعة مخيمات أخرى تضم 12 ألف نازح (في عامرية الفلوجة في الانبار، ومخيم جدعة 5 في نينوى، ومخيم اللطيفية 1 و 2 في بغداد) لكن أجلت الحكومة ذلك لأسباب غير معروفة، وبقى 29 مخيم مفتوح منها 25 مخيم في كردستان تأوي نحو 180 ألف نازح، حتى شباط 2021، ولا يمكن تجاهل ان هناك حالات خروج طوعية من المخيمات، كما كانت هناك حالات لخروج وعودة الى المخيمات مرة أخرى بسبب عدم وجود سبل للمعيشة والممتلكات الشخصية المدمرة. ويذكر ان الاحصاءات التي قدمتها الامم المتحدة، انها هي والمنظمات الانسانية استطاعت بين عامي 2014– 2020 توفير الآتي في مخيمات النزوح: التعليم لنحو1.3، الامن الغذائي لنحو 0.7 مليون شخص، والمستلزمات الصحية الاولية الاساسية لنحو 2.4 مليون، والمستلزمات الاولية الاساسية غير الغذائية لنحو 2.6 مليون [33].

2. من ناحية التعليم، فان أغلبية أبناء النازحين لاسيما الفتيات لم تتحقق لهم فرص اكمال دراستهم، ومن ثم ضاعت عليهم عدة سنوات من الدراسة، لا سيّما بين عامي 2014– 2020، وهي مراحل مهمة، لم تتح فيها فرص التعلم لاغلب ابناء النازحين [34]. وهناك قلة من النازحين اكملت تعليمها في المناطق التي نزحت غليها ومنها مدينة بغداد.

3. من ناحية المواطنة، وجد النازحون ان الاجراءات الحكومية لم تكن مناسبة للتعامل مع هذا الملف، وهو ما اعطى صور سلبية عن تعامل الحكومة مع هذا الملف الانساني[35].

4. الضرر النفسي خلال مرحلة النزوح، جراء التواجد في مكانات عشوائية، وغياب التخطيط الحكومي للتعامل مع هذا الملف، ومن ثم سيكون الافراد الذين تعرضوا لهذا

الملف امام صورة سلبية عن الواقع السياسي والأمني والمجتمعي، جراء ما عاشوه خلال مدة النزوح[36].

ان اضطرابات مرحلة النزوح، يمكن ان تظهر في نظرة المواطن بعد عدة سنوات في تقييمه لحالة النزوح، بل ونظرته وتقييمه لمدى شرعية العمل السياسي .

الخاتمة

عدت اوضاع النازحين المجتمعية، من الظواهر التي تعطي صورة سلبية عن حال الدول في القرن الحادي والعشرين، فالانسان مكرم من الخالق عز وجل، والدولة رغم استمرار وجودها في الحياة الانسانية باعتبارها شكل من اشكال التنظيم منذ عشرات القرون ، مهما كانت التسمية التي تطلق عليها، إلا انها تبقى كيان طارئ في الحياة، اريد بها ان تكون وسيلة تنظيم وتعبير عن المجموعة الإجتماعية التي تعيش على الارض، بإن يكون لديها كيان وتنظيم يأخذ من خصوصيات وحقوق الافراد القليل، فيكون قوة تعبر عن وجودهم وارادتهم، لكن بعض من يتولى الحكم يصادر الدولة وينتهي عند السلطة، في حين ان الدولة ومعها السلطة يفترض ان تحمي حقوق الافراد المواطنين في الانظمة الاستبدادية.

عانى العراق بشدة بعد العام 2003، نتيجة تفاقم ظاهرة العنف المتعدد المستويات، والتي أصابت الافراد في أغلب مدن العراق، وعرضت حقوقهم للخط ، سواء ما ارتبط بوجودهم وحقهم في الحياة أو حقهم في التعبير أو في ممتلكاتهم، أو في إيجاد وطن يمكن ان يستوعب الجميع. ومن الظواهر التي ارتبطت بالعنف السائد المتعدد الصور هي ظاهرة النزوح، ولا توجد احصاءات يمكن اعتمادها في تقدير عدد حالات النزوح، لأنها اولا متغيرة واكبر حالات النزوح تمت عام 2003، وعامي 2005– 2008، وعامي 2014– 2016 مرافقة لاحداث عنف كبرى شهدها البلد، وثانياً فيما يخص غياب الاحصاءات الدقيقة لهذا الملف لأن اغلب من ينزح لا يوثق

نفسه بصيغة نازح، ولا يتعاطى مع اجراءات الحكومة في التعامل مع ملف النزوح، ومن ثم يتم تركها وترك التسجيل بصفة نازح .

اسباب النزوح كثيرة، تدور حول ضعف اجراءات الحكومة في توفير الأمن والاستقرار والسلم الاهلي، نتيجة وجود سلبيات في العمل السياسي، وضعف الاجراءات الحكومية في التعامل مع الملف المجتمعية والسياسية والأمنية والإجتماعية والثقافية التي صاحبت اعمال العنف التي شهدها البلد، ومارسته جماعات عدة، داخلية وخارجية، واضطر الفرد الى توفير سبل حمايته عبر الانتقال في السكن، أو الاحتماء بالعلاقات القرابية الأولية، أو الاحتماء بالجماعات السياسية والمسلحة، أو الهجرة واللجوء للخارج .

ما جرى في العام 2014 ان الحكومة الاتحادية وجدت نفسها في ظرف استثنائي، فيه اعمال عنف اشترك فيها اكثر من طرف عنفي في جبهة اعمال عسكرية امتدت من جنوب بغداد وحتى الموصل شمالاً ومن ديالى شرقاً الى الانبار غرباً، رافقه ضعف الاجراءات وغياب وجود سياسة واضحة في التعامل مع السكان النازحين من اعمال العنف، وهو ما اوقع الكثير من الضحايا المدنيين، وبعد عمليات استعادة السيطرة على المدن من قبل الحكومة الاتحادية، لم يكن هناك اجراءات مناسبة للتعامل مع حالات النزوح، أو مرحلة ما بعد النزوح، وهو ما جعل الافراد النازحين يعانون لعدة سنوات، من دون وجود بديل مناسب.

ان الاوضاع السلبية التي عاناها وما زال النازحون تتمثل في عدم تجهيز مكان النزوح بالخدمات واكتضاضه بالسكان، ولا توجد فرص لإدارة انشطة اقتصادية يمكن ان تحقق للافراد ادامة لأوضاعهم المعاشية انما جعلهم يعتمدون على المنظمات الدولية الانسانية التي تمنحهم المساعدات، ونقص كبير في خدمات التعليم والصحة، والأهم غياب الافق في استرجاع ممتلكاتهم التي تعرض اغلبها للتدمير أو السرقة،

أو في العودة الى مناطقهم، وملاحظتهم للتناقض بين خطاب الحكومة الاتحادية وبين واقعهم.

وقد توصلنا الى الاستنتاجات الآتية :

1. فيما يتعلق بحالة النزوح التي شهدها العراق فانها كانت على اكثر من وصف ونوع ، فكانت مستمرة منذ العام 2003، إلا ان اكبر حالات النزوح كانت في الاعوام 2003 (مع بدء الاحتلال) ، وبين عامي 2005- 2008 (الحرب الأهلية)، وبين عامي 2014- 2016 (الاعمال القتالية المصاحبة لخروج عدة مدن من سيطرة الحكومة الاتحادية) .

2. ان اداء الحكومة الاتحادية كان ضعيفا في حماية أو توفير المستلزمات الاساسية للمواطنين في أغلب حالات النزوح، في ظرف كان العراق يعاني قبل العام 2014 من موضوع تحقيق الاستقرار والسلم الاهلي نتيجة ارتفاع معدلات العنف.

3. ان الحكومة الاتحادية لم تستطع ان تتعامل مع ملف النزوح واستيعابه كحالة طارئة واتخاذ قرار بانهاءه، انما كانت هناك تجاذبات سياسية، اضعفت الحكومة في التعامل مع هذا الملف الانساني.

4. استمرت أوضاع النازحين الذين أجبرتهم الظروف على استيطان المخيمات سلبية، من نواحي عدة: التعليم، والصحة، والمعيشة، والخدمات، وحتى التعامل معهم من منظور يفتقر الى الإنسانية، والمواطنة، والمساواة، فخروج مدن من سيطرة الحكومة الاتحادية لا يتحمل مسؤوليته المواطن الذي يفتقر إلى أدوات حماية حقه في الوجود منذ العام 2003، وحالات النزوح هي حالة اضطرار مؤقتة وفقاً لتعريفات النزوح، إلا انه تم التعامل معها على انها حالة اقرب الى الدوام من خلال استمرارها لعدة سنوات من دون حلول جدية.

اما توصياتنا فهي كالآتي :

1. ان يكون هناك مركز لدراسة الازمات، والتعامل مع الطوارئ والكوارث، يمكن ان يعطي توصيات مسبقة في حال حدوث مثل هذه الازمات مستقبلاً، وان يقدم توصيات لخطط طوارئ يمكن للسلطات الاتحادية والاقليمية والمحلية ان تستفاد منها، ويكون للحكومة الاتحادية مؤسسة للتعامل مع حالات الأزمات والطوارئ والكوارث، بحكم الوضع غير المستقر الذي يعانيه العراق منذ العام 2003 .

2. من الضروري ان تعمل الحكومة على التعامل الانساني والمسؤول تجاه مواطنيها على قدم المساواة، بما يعكس الصورة الايجابية للحكومة امام المجتمع الدولي، ومن ثم ان تقوم بعملية إعادة النازحين لمناطقهم، وتعويضهم عن مدة النزوح والممتلكات التي فقدوها.

الهوامش

(1) اسامة صبري محمد، حماية النازحين داخليا في النزاعات المسلحة ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية, جامعة القادسية ، العدد 3، 2010 ، ص152-153.

وايضا : عمار عيسى كريم ، النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية(دراسة تطبيقية عن النازحين في محافظة صلاح الدين) ، مجلة جامعة تكريت للحقوق, المجلد 1, العدد 3، 2009 ، ص207-211.

(2) بشان تعريف النزوح القسري ينظر مثلا: أسئلة تتردد كثيرا حول النزوح القسري: أزمة عالمية متفاقمة، موقع البنك الدولي، بتاريخ 22 ايار 2024، على الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/fragilityconflictviolence/brief/forced-displacement-a-growing-global-crisis-faqs

(3) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، التمسك بالقواعد التي تصون الانسانية ، موقع أجندة للإنسانية، بتاريخ تموز 2017 ، على الرابط:

https://agendaforhumanity.org/sites/default/files/resources/2017/Jul/Arabic-WHS_Core_commitment_2.pdf

(4) المنظمة الدولية للهجرة في العراق ، بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق ، المنظمة الخضراء ، بغداد، كانون الثاني 2013 ، ص2.

(5) خليل وهدان ، الهجرة القسرية ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2015 ، ص14.

(6) قارن مع: حيدر ادهم الطائي، ونرجس محمد كاظم، بعض جوانب النظام القانوني لحماية النازحين قسرا، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية, جامعة الكوفة ، كلية القانون والعلوم السياسية ، مج 1, العدد 47،2020، ص180-181. وللمزيد: صباح حسن عزيز ، جريمة التهجير القسري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، 2015، ص245.

(7) محمد صافي، الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم، دار النهضة العربية للنشروالتوزيع، القاهرة، 2005 ، ص17.

(8) خالد حساني ، التدخل الدولي لأغراض إنسانية بين سيادة الدول والإلتزام بحماية حقوق الإنسان، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، الجزائر ، العدد 4 ، 2015 ، ص116-117.

(9) صهيب خالد جاسم ، الازمة السورية في ضوء مبدأ مسؤولية الحماية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، جامعة تكريت ، المجلد 2، العدد 2، 2019 ، ص191.

(10) مؤشر بدأ يستخدم عام 2005 ، من قبل صندوق السلام الامريكي ، ومجلة شؤون خارجية ، يعتمد عدد من المؤشرات الرئيسة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعدد من المؤشرات الفرعية ، التي توصف مدى استقرار الدولة أو هشاشتها على الصعد الهيكلية أو السياسات ، ومنها النزوح والهجرة ،.. ويقع العراق بالمرتبة 164 من مجموع 177 دولة عام 2019 ، ينظر :

Fragile States Index 2020, the Fund for Peace, 2020, P: 11.

([11]) لورا نيستري، يستمر النزوح في العراق في التصاعد ويتخطى الـ 3 مليون : المنظمة الدولية للهجرة، الامم المتحدة–العراق ، بتاريخ 12 تموز 2021، على الرابط:

https://www.uniraq.com/index.php?option=com_k2&view=item&id=3989:3&Itemid=559&lang=ar

([12]) حازم العقيدي، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية و دورها، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع، 2018 ، ص165. وايضا : عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، عمان ، العارف للنطبوعات ، 2009 ، ص69.

([13]) محمد محمود منطاوي، الحروب الأهلية و آليات التعامل معها وفق القانون الدولي، القاهرة ، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015 ، ص270.

([14]) كينيث روث، التقرير العالمي 2014: العراق، أحداث عام 2013، موقع هيومن رايتس ووتش، بتاريخ أغسطس/آب 2013، على الرابط:

https://www.hrw.org/ar/world-report/2014/country-chapters/260104

([15]) يونامي، تقرير حقوق الإنسان في العراق يوليو/تموز–ديسمبر/كانون الأول 2012، ص 50.وايضا : يحيى الكبيسي ، التهجير القسري: الحرب الأهلية غير المعلنة في العراق، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، تشرين الثاني 2013، ص2–3.

([16]) الجهاز المركزي للاحصاء ، تقديرات سكان العراق للفترة (2015–2030)، الجهاز ، بتاريخ 2 تموز 2021، على الرابط:

http://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=174&jsn_setmobile=no

([17])لورا نيستري، يستمر النزوح في العراق في التصاعد ويتخطى الـ 3 مليون : مصدر سبق ذكره. وايضا : تقرير : الجمهورية العراقية ، النزوح الداخلي ومضة انسانية ، تموز 2014 ، على الرابط:

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IRQ_snapshot_ar_140724.pdf

([18]) منظمة الهجرة الدولية ، المهاجرون في العراق ، بتاريخ 31 ايار 2021، على الرابط:

http://iraqdtm.iom.int/Arabic

([19]) برنامج العمل الانساني ، الاحتياجات الانسانية–العراق، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية ، شباط 2021، على الرابط:

https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/iraq_hno_2021_executive_summary_arabic_-_feb_2021.pdf

([20]) تقرير : الهجرة تكشف اعداد المخيمات والنازحين ، بتاريخ 16 شباط 2020 ، على الرابط:

https://www.ina.iq/102312--.html

([21]) قالت وزيرة الهجرة العراقية ايفان فائق جابرو، إن : " هناك التزاما بالبرنامج الحكومي بأن يغلق ملف النزوح خلال 6 أشهر ومن ضمنهم النازحون من جرف الصخر .. أننا وزارة الهجرة ملتزمة بهذا البرنامج وتأمل بعودة النازحين " . تقرير : الحكومة العراقية تحصي أعداد المخيمات والنازحين في البلاد، بتاريخ 16 شباط 2024 ، على الرابط:

https://sarabic.ae/20230505/-1076701484.html

([22]) نصار الحاج ، أعداد النازحين حالياً داخل المخيمات تبلغ نحو 59 ألف عائلة في عموم العراق، بتاريخ 15 اب 2020 ، على الرابط:

https://www.ina.iq/111209--.htm

([23]) الامم المتحدة– العراق ، يتجاوز عدد النازحين 3.1 مليون عراقي، مكتب الامم المتحدة– العراق ، بتاريخ 22 تموز 2021، على الرابط:

https://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=4083:3-1&lang=ar

(24) منظمة الهجرة الدولية ، المهجرون في العراق ، مصدر سبق ذكره .

(25) المصدر نفسه .

(26) ما وراء تصريحات الحلبوسي بإمكانية تصفية المختفين قسريا بالعراق، بتاريخ 15 تموز 2024،على الرابط :

https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/1

(27) للتوسع ينظر مثلا: أحلام أحمد عيسى، منى علي دعيج ، الاثار السياسية لحركة النزوح السكاني في العراق لعام 2014 ، مجلة مداد الاداب, الجامعة العراقية ، المجلد 1، العدد خاص، 2023، ص255-257.وايضا : شفان اسماعيل حمد، نوعية حياة سكان مخيمات النازحين ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية, جامعة تكريت ، المجلد 28, العدد 1,2021 ص 433-455، وايضا : سمية صديق محمد أمين، حسن علي سيد، إدراكات ما بعد الصدمة لدى المراهقين النازحين في محافظة نينوى، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة بغداد، المجلد 61, العدد67، 2024، ص1063-1069.

(28) للتوسع ينظر مثلا: برجان هاشم طه ، خبرات الحوادث الصدمية لدى النازحين العراقيين و اللاجئين السوريين ، مجلة دهوك الطبية, جامعة دهوك ، المجلد 9, العدد2، 2015، ص22-25. وايضا : وفاء جعفر المهداوي، أزمة النازحين في العراق ... خصائص الحالة وسياسات الإستجابة الإنسانية للإغاثة وإعادة الإستقرار ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, الجامعة المستنصرية، العدد 50 ، 2016ص122-126.

(29) قارن مع: رياض مهدي عبد الكاظم، الامم المتحدة ومشكلة النزوح في العراق بين اعادة الاستقرار والحلول المستدامة، قضايا سياسية, جامعة النهرين ، العدد 63, 2020، ص271.

(30) يمكن النظر بالمصادر الاتية ، التي درست موضوع النازحين والنزوح في العراق :

– إيمان عبد الوهاب موسى، رباح مجيد الهيتي، المشكلات الاجتماعية للنازحين العائدين"دراسة ميدانية مقارنة بين الموصل والرمادي»، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأنسانية, جامعة الأنبار، المجلد 2, العدد 2, 2020، ص111–113.

– جيا فائق رشيد، آثار الزواج المبكر عند الفتيات في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في مخيمات النازحين) ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, جامعة واسط ، المجلد 2, العدد 37, 2020، ص105.

– عبد علي حمد، ممدوح عطاالله فيحان، صبحي عبد الغفور جروان، الحلول المستدامة لمشكلة الفقر المترتبة على النزوح في المحافظات المحررة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , جامعة الانبار ، المجلد 11, العدد 25, 2019، ص16.

([31]) ايمان عبد الوهاب ، حارث حازم ايوب، العود للنزوح دراسة ميدانية للعائدين للمخيمات من مدينة الموصل، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية, جامعة كركوك، المجلد 15, العدد 1, 2020، ص485.

([32]) برنامج العمل الانساني ، الاحتياجات الانسلنية–العراق، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية ، مصدر سبق ذكره .

([33]) المصدر نفسه .

([34]) شفان اسماعيل حمد، نوعية حياة سكان مخيمات النازحين ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية, جامعة تكريت ، المجلد 28, العدد 1, 2021، ص445–449.

وللمزيد: وسناء مالو علي النعيمي، علاقة الضغط النفسي بالعزلة الإجتماعية لدى طلبة المرحله الثانوية النازحين، مجلة البحوث التربوية والنفسية, جامعة بغداد ، المجلد 17, العدد 67, 2020، ص521.

([35]) منظمة العفو الدولية ، النازحون العراقيون يتعرضون للانتهاكات ، رقم الوثيقة MDE 201/4962/14، موقع المنظمة ، بتاريخ تشرين الثاني 2016 ، على الرابط:

https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1449622016ARABIC.PDF

([36]) عدي نعمت عجاج، ظفر حاتم فضيل، الشعور بالوحدة النفسية لنازحي محافظة نينوى في المخيمات، مجلة كلية التربية, جامعة واسط , المجلد 3, العدد 38 ، 2020، ص1026 .

المصادر

اولا: الكتب العربية:

1. حازم العقيدي، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية و دورها، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع، 2018

2. خليل وهدان ، الهجرة القسرية ، الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2015.

3. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، عمان ، العارف للمطبوعات ، 2009.

4. محمد صافي ، الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم، القاهرة ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 2005.

5. محمد محمود منطاوي، الحروب الأهلية و آليات التعامل معها وفق القانون الدولي، القاهرة ، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015.

6. المنظمة الدولية للهجرة في العراق ، بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق ، المنظمة الخضراء ، بغداد، كانون الثاني ، 2013.

7. يونامي، تقرير حقوق الإنسان في العراق يوليو/تموز–ديسمبر/كانون الأول 2012

ثانيا: الدوريات العربية

1. أحلام أحمد عيسى، منى علي دعيج ، الاثار السياسية لحركة النزوح السكاني في العراق لعام 2014 ، مجلة مداد الآداب, الجامعة العراقية ، المجلد 1، العدد خاص ، 2023 .

2. اسامة صبري محمد، حماية النازحين داخليا في النزاعات المسلحة ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية, جامعة القادسية ، العدد 3، 2010 .

3. إيمان عبد الوهاب موسى، رباح مجيد الهيتي، المشكلات الاجتماعية للنازحين العائدين "دراسة ميدانية مقارنة بين الموصل والرمادي»، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية, جامعة الأنبار، المجلد 2, العدد 2, 2020 .

4. ايمان عبدالوهاب ، حارث حازم ايوب، العود للنزوح دراسة ميدانية للعائدين للمخيمات من مدينة الموصل، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية, جامعة كركوك، المجلد 15, العدد 1, 2020.

5. برجان هاشم طه ، خبرات الحوادث الصدمية لدى النازحين العراقيين و اللاجئين السوريين ، مجلة دهوك الطبية, جامعة دهوك ، المجلد 9, العدد 2، 2015 .

6. جيا فائق رشيد، آثار الزواج المبكر عند الفتيات في المجتمع العراقي (دراسة ميدانية في مخيمات النازحين))، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, جامعة واسط ، المجلد 2, العدد 37, 2020.

7. حيدر ادهم الطائي، ونرجس محمد كاظم، بعض جوانب النظام القانوني لحماية النازحين قسرا، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية, جامعة الكوفة ، كلية القانون والعلوم السياسية المجلد 1, العدد 2/47, ، 2020 .

8. خالد حساني ، التدخل الدولي لأغراض إنسانية بين سيادة الدول والالتزام بحماية حقوق الإنسان، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، الجزائر ، العدد 4 ، 2015 .

9. رياض مهدي عبد الكاظم، الامم المتحدة ومشكلة النزوح في العراق بين اعادة الاستقرار والحلول المستدامة، مجلة قضايا سياسية, جامعة النهرين ، العدد 63, 2020 .

10. سمية صديق محمد أمين، حسن علي سيد، إدراكات م ابعد الصدمة لدى المراهقين النازحين في محافظة نينوى ، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة بغداد، المجلد 61, العدد67، 2024 .

11. شفان اسماعيل حمد، نوعية حياة سكان مخيمات النازحين ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية, جامعة تكريت ، المجلد 28, العدد 1, 2021.

12. صهيب خالد جاسم ، الازمة السورية في ضوء مبدأ مسؤولية الحماية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، جامعة تكريت ، العدد 2، المجلد 2، 2019.

13. عبد علي حمد، ممدوح عطاالله فيحان، صبحي عبد الغفور جروان، الحلول المستدامة لمشكلة الفقر المترتبة على النزوح في المحافظات المحررة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الانبار ، المجلد 11, العدد 25, 2019

14. عدي نعمت عجاج، ظفر حاتم فضيل، الشعور بالوحدة النفسية لنازحي محافظة نينوى في المخيمات، مجلة كلية التربية, جامعة واسط , المجلد 3, العدد 38 ، 2020.

15. عمار عيسى كريم، النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية(دراسة تطبيقية عن النازحين في محافظة صلاح الدين)، مجلة جامعة تكريت للحقوق, جامعة تكريت، المجلد1, العدد3، 2009.

16. فيصل محمد عليوي، الاثار الاجتماعية والتربوية والنفسية للهجرة القسرية ودور الاحتلال والارهاب في تشظي الهوية الوطنية – مخيمات النزوح (كركوك، سليمانية، أربيل) أنموذجا، مجلة آداب الفراهيدي, جامعة تكريت، المجلد 12, العدد 42 ، 2020.

17. سناء مالو علي النعيمي، علاقة الضغط النفسي بالعزلة الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الثانوية النازحين، مجلة البحوث التربوية والنفسية, جامعة بغداد، المجلد 17, العدد 67, 2020.

18. وفاء جعفر المهداوي، أزمة النازحين في العراق ... خصائص الحالة وسياسات الاستجابة الإنسانية للإغاثة وإعادة الاستقرار ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, الجامعة المستنصرية، العدد 50، 2016.

19. يحيى الكبيسي ، التهجير القسري: الحرب الأهلية غير المعلنة في العراق، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، تشرين الثاني 2013.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. صباح حسن عزيز ، جريمة التهجير القسري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ، 2015.

رابعا: مقالات الانترنت:

1.الامم المتحدة–العراق ، يتجاوز عدد النازحين 3.1 مليون عراقي، مكتب الامم المتحدة–العراق ، بتاريخ 22 تموز 2021، على الرابط:

https://www.uniraq.org/index.php.ar

2. برنامج العمل الانساني ، الاحتياجات الانسانية–العراق، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية ، شباط 2021، على الرابط:

https://www.humanitarianresponse.info/sites/

3. تقرير : الجمهورية العراقية ، النزوح الداخلي ومضة انسانية ، تموز 2014 ، على الرابط:

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IRQ_snapshot _ar_140724.pdf

4. تقرير : الحكومة العراقية تحصي أعداد المخيمات والنازحين في البلاد، بتاريخ 16 شباط 2024 ، على الرابط:

https://sarabic.ae.html

5. تقرير: الهجرة تكشف اعداد المخيمات والنازحين ، بتاريخ 16 شباط ، على الرابط: https://www.ina.iq/102312--.html

6. الجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات سكان العراق للفترة (2015-2030)، الجهاز ، بتاريخ 2 تموز 2021، على الرابط:

http://cosit.gov.iq/ar

7. كينيث روث، التقرير العالمي 2014: العراق، أحداث عام 2013، موقع هيومن رايتس ووتش، بتاريخ أغسطس/آب 2013، على الرابط:

https://www.hrw.org/ar/

8. لورا نيستري، يستمر النزوح في العراق في التصاعد ويتخطى الـ 3 مليون : المنظمة الدولية للهجرة، الامم المتحدة-العراق ، بتاريخ 12 تموز 2021، على الرابط:

https://www.uniraq.com/index.php

9. ما وراء تصريحات الحلبوسي بإمكانية تصفية المختفين قسريا بالعراق ، بتاريخ 15 تموز 024 ، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/18

10. منظمة العفو الدولية ، النازحون العراقيون يتعرضون للانتهاكات ، رقم الوثيقة MDE 201/4962/14، موقع المنظمة ، بتاريخ تشرين الثاني 2016 ، على الرابط:

https://www.amnesty.org/download/Documents/

11. منظمة الهجرة الدولية ، المهاجرون في العراق ، بتاريخ 31 ايار 2021، على الرابط:

http://iraqdtm.iom.int/Arabic

12. نصار الحاج ، أعداد النازحين حالياً داخل المخيمات تبلغ نحو 59 ألف عائلة في عموم العراق، بتاريخ 15 اب 2020 ، على الرابط:

https://www.ina.iq/111209--.html

خامسا: المراجع الانكليزية

1. Fragile States Index 2020, the Fund for Peace, 2020, P: 11.